A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/43/411
17 June 1988
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الثالثة والاربعون
البنود ٦٤ و ٦٦ و ٧٣ من القائمة الاولية*

نزع السلاح العام الكامل

استعراض وتنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح

النظام الشامل للسلم والامن الدوليين

رسالة مؤرخة في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٨ وموجهة الى الامين العام من ممثل بولندا الدائم لدى الامم المتحدة

يشرفني أن أحيل اليكم طي هذا نص بيان مؤرخ في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٨ صادر عن حكومة جمهورية بولندا الشعبية بشأن الخطة المتعلقة بتخفيض الاسلحة وزيادة الثقة في وسط اوروبا .

وأكون ممتنا لو تفضلتم باتخاذ الترتيبات اللازمة لتعميم هذه الرسالة ، والبيان المرفق بها ، بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٦٤ و ٦٦ و ٧٣ من القائمة الاولية .

(توقيع) الدكتور أوجينيوس نوفوريتا
السفير

* A/43/50 .

المرفق

بيان بشأن الخطة المتعلقة بتخفيض الاسلحة وزيادة الثقة في وسط اوروبا صادر عن حكومة بولندا في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٨

١ - ان حكومة جمهورية بولندا الشعبية قد أحاطت علما ، مع الاهتمام الواجب ، بالاراء المقدمة في ردود الحكومات وبيانات ممثليها ، وكذلك في اتصالات العمل الثنائية ، حول الخطة المتعلقة بتخفيض الاسلحة وزيادة الثقة في وسط اوروبا ، بصيغتها الواردة في مذكرة ١٧ تموز/يوليه ١٩٨٧ (انظر الوثيقة A/42/413 ، المرفق) ؛ كما أنها قد درستها بدقة .

٢ - وتلاحظ حكومة بولندا مع الارتياح بروز مناخ موات للشروع في مساع جديدة في مجال نزع السلاح وبناء الثقة في اوروبا . وهذا المناخ مرتبط على وجه التحديد بابرام المعاهدة السوفياتية الامريكية بشأن إزالة قذائفهما المتوسط المدى والقصيرة المدى . وسيؤدي تنفيذ هذه المعاهدة الى المضي قدما في تخفيض الترسانات النووية والتقليدية في اوروبا ، والذي يظل أحد المقاصد الرئيسية لسياسة بولندا الخارجية .

٣ - وتؤكد حكومة بولندا الشعبية من جديد صحة مقترحاتها المقدمة في المذكرة والتي تشمل أقاليم جمهورية المانيا الاتحادية ، ومملكة بلجيكا ، وجمهورية بولندا الشعبية ، وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، ومملكة الدانمرك ، وجمهورية هنغاريا الشعبية ودوقية لكسمبرغ الكبرى ، ومملكة هولندا وذلك الى جانب المياه الاقليمية لهذه الدول ومجالها الجوي . وعلاوة على ذلك ، فانها تود ، وهي تأخذ في الاعتبار تطورات الحالة الدولية ، لاسيما في مجال نزع السلاح وتعزيز الامن ، فضلا عن الاراء المتبادلة حتى الان بشأن جوهر المذكرة أن تتوسع في المقترحات الواردة فيها على النحو التالي .

٤ - تؤكد حكومة بولندا اهتمامها بسحب و/أو تخفيض أنواع من الاسلحة النووية وكميات منها يتفق عليها اتفاقا متبادلا ، في المنطقة المذكورة أعلاه .

٥ - وهي تشدد ، في هذه المرحلة ، على أن الاسلحة النووية التعبوية تشكل العنصر الذي يحتمل أن يكون الاكثر خطورة بين مكونات القوات المخصصة للعمليات الهجومية ، لاسيما لشن هجوم مباغت . وبالتالي فانه مما لا غنى عنه لإقامة سلم دائم تخفيضها تدريجيا ثم إزالتها في وقت لاحق .

٦ - وسوف تخضع جميع أنواع الاسلحة النووية للتدابير المتفق عليها ، هذا اذا كانت غير خاضعة لاتفاقات اخرى . وعلى وجه التحديد ، يمكن أن تشمل هذه التدابير مثلا القذائف التي يصل مداها الى ٥٠٠ كيلومتر ، والطائرات ذات القدرات النووية ، والمدفعية النووية ، وأي نوع من الحشوات النووية .

٧ - وتحبذ حكومة بولندا الشعبية بدء مفاوضات مستقلة بشأن تخفيض الاسلحة النووية التعبوية في اوروبا ، بما في ذلك المكونات النووية لوسائل الإيصال المزدوجة القدرة ، وإزالة الاسلحة التي من هذا النوع في وقت لاحق .

٨ - وعلاوة على ذلك ، فانها تعتقد أن من الملائم أن تلتزم الدول المعنية بالامر بعدم رفع المستوى الحالي للاسلحة النووية في وسط اوروبا وعدم تعويض الاسلحة الخاضعة للتخفيضات ، وعدم إدخال أنواع جديدة من مثل هذه الاسلحة في الصورة الى أن يتم تنفيذ تدابير نزع السلاح .

٩ - ومقترح بولندا الداعي الى السحب التدريجي و/أو التخفيض التدريجي لانواع محددة وكميات محددة من الاسلحة التقليدية يتفق عليها اتفاقا متبادلا يقوم على الاعتقاد بأنه ينبغي لتنفيذ التدابير المتفق عليها أن يكون على أساس مبدأ المعاملة بالمثل وأن يؤدي الى إزالة مظاهر عدم التناسب وعدم التماثل في أنواع معينة من الاسلحة ، أي الى بلوغ إمكانات من شأنها أن تكفل ، في رأي الاطراف المعنية ، حالة استقرار عسكري مقبولة لجميع الاطراف ، على مستوى أدنى تناسبيا .

١٠ - ان إزالة إمكانية القيام بعمليات هجومية ، بما في ذلك أولا وقبل كل شيء إمكانية شن أي طرف لهجوم مباغت ، ستكون عنصرا هاما من عناصر مثل هذا الاستقرار . ويمكن تحقيق ذلك باجراء قدر كبير من التخفيض في العناصر الهجومية للقدرات العسكرية والاحتفاظ في الوقت ذاته بقوات كافية للدفاع الفعال .

١١ - وتتوخى حكومة جمهورية بولندا الشعبية تحويل القدرات العسكرية الى قدرات ذات طبيعة دفاعية بحتة ، باعتباره مجموعة تدابير تكتسي طابعا سياسيا ومبدئيا وتقنيا . ويمكن أن تشمل هذه التدابير عناصر أساسية من بينها ، مثلا ، تخفيض القوة العاملة في المجال العسكري وكمية الاسلحة ، وإجراء تغييرات في هيكل الاسلحة ووزعها ، فضلا عن مشاريع أخرى يتفق عليها .

١٣ - ويمكن ، في هذا الإطار ، النظر في إمكانية إزالة أوجه عدم التماثل وعدم التناسب ، مثلا بواسطة حلول مكافئة بموجبها تقوم الاطراف المعنية ، في الوقت نفسه بتخفيض كميات مختلف أنواع الاسلحة المتفق عليها بين الجانبين .

١٣ - وما يكتسي أهمية خاصة في إزالة مصادر عدم الاستقرار وفي الاعتراف المتبادل بالطبيعة الدفاعية البحتة للقدرة العسكرية هو تخفيض كميات الاسلحة التي يُعترف اعترافا متبادلا ، بأنها أسلحة هجومية ، وهي في المقام الاول الاسلحة التي يمكن استخدامها لشن هجوم مباغت . وعلى وجه التحديد ، فان هذا يتعلق بالقذائف والطائرات الهجومية التعبوية ، والدبابات وغيرها من مركبات القتال المدرعة والطائرات العمودية المسلحة والمدفعية البعيدة المدى ، بما فيها المدفعية الصاروخية .

١٤ - وربما يتضح أن من المفيد تبادل أو نشر قوائم بالاسلحة التي تعتبر شديدة الخطر ، وذلك عند تحديد الاولويات ونطاق المساعي المستهدفة المتعلقة بأنواع وأصناف محددة من الاسلحة .

١٥ - وتود حكومة جمهورية بولندا الشعبية في هذه المرحلة ، أن تكرر موقفها القائل بأن تنفيذ المساعي المستهدفة المتعلقة بتخفيض الاسلحة التقليدية ينبغي أن ينظر فيه ضمن الإطار الواسع للحد من القدرة على القيام بعمليات هجومية .

١٦ - ويمكن أن يفضي سحب و/أو تخفيض الاسلحة الى إنشاء منطقة أسلحة متفرقة ، وهي منطقة يجري فيها على مسافة ملائمة من خط التماس ، وزع عدد متفق عليه إتفاقا متبادلا من وحدات قوات القتال المتكافئة وقدر متماثل تقريبا من الاسلحة وحالة الاستعداد .

١٧ - وفي إطار منطقة الاسلحة المتفرقة ، تسحب من خط التماس عناصر الاسلحة (الوحدات) ذات الطابع الهجومي الاشد ، وتقلل حالة استعدادها ، أو تزال من القوات المسلحة . وهذا سيقلل بدرجة كبيرة من إمكانية شن هجوم مباغت .

١٨ - وتعرب حكومة جمهورية بولندا الشعبية عن استعدادها للنظر في الطرق والوسائل الكفيلة بتخفيض الاسلحة وتفريقها ، مما سيؤدي الى قدر كبير من الانخفاض في تكوينات الاسلحة الاسمية ، وذلك عن طريق جملة أمور ، من بينها سحب وحدات كاملة ذات قدرة قتالية متماثلة . ويمكن ، مثلا ، تحويل استخدام الاسلحة المخفضة لخدمة الاغراض السلمية أو تخزينها مؤقتا في أماكن خاضعة لمراقبة دولية .

١٩ - وترى حكومة جمهورية بولندا الشعبية ان مناقشة المساعي المقترحة وتنفيذها في المنطقة المتعلقة بالاسلحة التقليدية متصلان بتنفيذ التدابير المتعلقة بالاسلحة النووية ولكنهما لا يحتاجان الى التكيف بها . وهذا ينطبق أيضا على طريقة واجراءات المفاوضات بشأن الموضوعين كليهما والوقت الذي ربما تبدأ فيه .

٢٠ - وينبغي أن تكون هذه المساعي المقترحة موضوع مفاوضات بشأن تخفيض القوات المسلحة والاسلحة التقليدية وبشأن الاستقرار التقليدي في اوروبا ، وهي مفاوضات يمكن متابعتها في إطار العملية التي بدأت في هلسنكي في عام ١٩٧٥ .

٢١ - وتكرر حكومة جمهورية بولندا الشعبية الإعراب عن رغبتها في القيام بجهود مشتركة من شأنهما أن تضمن حدوث تطور في طبيعة المبادئ والمفاهيم العسكرية بحيث يمكن ، بصورة متبادلة ، اعتبارها مبادئ وأهدافا دفاعية بحتة .

٢٢ - وقد يكون من المفيد القيام معا ، باستعراض ومقارنة للمبادئ والمفاهيم العسكرية الوطنية والتحالفية ، وبتحليل لطبيعتها واتجاهات تطورها . وستتعلق هذه الجهود بما تنطوي عليه المبادئ من جوانب سياسية وتقنية - عسكرية ويكون من المستصوب القيام ، على نحو متبادل ، بتفسير المصطلحات المتصلة بالمبادئ وانعكاسها العملي في طريقة تنظيم القوات وتدريبها .

٢٣ - والمفروض أن تسمح الجهود المشتركة بتحديد الطرق والوسائل التي ستؤدي الى تطور المبادئ اللازم المستند الى مبدأ كفاية الدفاع ولن تستخدم الدول عندئذ سوى القدرة التي ستكون ضرورية للدفاع الفعال وحده ، كما انها سوف تستجيب للمتطلبات المتفق عليها ، وسوف يُعترف اعترافا متبادلا بأنها ذات طبيعة دفاعية .

٢٤ - ويمكن أن تصبح مسألة المبادئ برمتها موضوع اجتماعات بين ممثلين سياسيين وقادة عسكريين ذوي رتب عالية ، كما يمكن تناولها في إطار عملية مؤتمر الأمن والتعاون في اوروبا أو في سياقها .

٢٥ - وبينما تؤكد حكومة جمهورية بولندا الشعبية أهمية التوصل الى اتفاق بشأن تدابير فعالة لبناء الثقة والأمن والآليات اللازمة للتحقق الصارم من الإمتثال للالتزامات المقطوعة ، فانها ترى أن هذه التدابير والآليات يمكن أن تؤدي دورا معقولا في إزالة الأخطار والحيلولة دون إمكانية الهجوم المباغت وفي تبديد عدم الثقة المتبادل .

٢٦ - وهذا الغرض سوف يحققه عامل ، يقف الى جانب التوسع المناسب في تدابير بناء الثقة القائمة فعلا ، يتمثل في القيام بجهد مشترك لوضع وقبول معالم جديدة تقيد أنشطة القوات البرية بتطبيق جملة أشياء من بينها تدابير مناظرة تكون أبعد مدى مع تضاؤل المسافة الفاصلة عن خط التماس . ويمكن تطبيق مثل هذه القيود على تحركات القوات وحجم وعدد التدريبات العسكرية ومددها وتواترها ، بما في ذلك ، على سبيل المثال ، إجراء تدريبات متزامنة ، وكذلك حظر التدريبات الضخمة .

٢٧ - ومن الممكن بذل جهود لتطبيق تدابير بناء الثقة على الانشطة المستقلة التي تضطلع بها القوات الجوية والقوات البحرية .

٢٨ - ومن الممكن أيضا ان تشمل تدابير بناء الثقة تبادل المعلومات العسكرية واجراءات لايضاح الحالات المتصلة بالنشاط العسكري التي تثير قلق أي من الجانبين . وهذا الغرض يمكن تحقيقه أيضا بانشاء شبكة "خطوط ساخنة" بين أعلى سلطات الدولة والقيادات العسكرية العليا على الجانبين ، وأيضا بالتوسع في الاتصالات بين ممثلي القوات المسلحة . وسيكون من المفيد أيضا تنظيم زيارات دراسية واجتماعات عمل منتظمة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الاطراف .

٢٩ - وهذه المشاريع يجب ان تتناولها مفاوضات تجري في إطار متابعة المؤتمر المعني بتدابير بناء الثقة والامن وبنزع السلاح في اوروبا .

٣٠ - والحكومة البولندية ، من جانبها ، تكرر الإعراب عن استعدادها للقبول ، على أساس المعاملة بالمثل ، بأساليب المراقبة البعيدة المدى التي لا غنى عنها للتحقق من تنفيذ المساعي المرتآة في الخطة تنفيذا تاما .

٣١ - ومن المحتم ان تعمل آليات المراقبة في جميع مراحل تنفيذ الخطوات المقترحة . وسوف تستند هذه الاليات الى وسائل المراقبة التي يرى الجانبان انها وسائل فعالة ، سواء استعملت بصورة دائمة أو لغرض محدد . وسوف تشمل تلك الاليات ، على وجه التحديد ، مشاهدات وعمليات تفتيش موضعي دون الحق في رفضها .

٣٢ - ومن الممكن ان يشمل نظام المراقبة المتبادلة جملة أمور من بينها تبادل المعلومات الاساسية بما فيها قوائم شاملة لانواع وأصناف الاسلحة المسحوبة وتحريكها والاخطار ببدء مختلف التدابير وتقدمها وإكتمالها ، وكذا إنشاء مواقع المشاهدة الدائمة على حدود المنطقة ، وعند مفارق السكك الحديدة الكبيرة والمطارات والموانئ البحرية التي سوف تنقل عبرها الاسلحة والمعدات والوحدات العسكرية المعينة .

٣٣ - وستخضع للمراقبة أيضا الأسلحة المسحوبة من خدمة القوات المسلحة ، وبالمثل سيخضع لها الامتثال للمستويات المبلوغة نتيجة لعملية التخفيض والسحب أو أيهما .

٣٤ - وإنشاء هيئة استشارية دولية يمكن أن تُشرك فيها أطراف ثالثة مهتمة بالموضوع هو أمر يمكن أن يخدم التنفيذ الفعال لأحكام المراقبة . واذا شئنا المزيد من التحديد ، فان ولاية هذه الهيئة سوف تتعلق بأنشطة المشاهدة والتفتيش والتحقيق في المسائل المثيرة للخلاف .

٣٥ - وقد تصورت حكومة جمهورية بولندا الشعبية ، في مذكرتها التي أشارت الى وسط اوروبا قبل أي شيء آخر ، إمكانية حدوث تغاوض موازٍ يقوم على مراحل لبحث شؤون نزع السلاح وتدابير محققة للاستقرار في اوروبا بأكملها . والخطة المقترحة هنا هي حل مناظر للاحتياجات الأمنية لأوروبا الوسطى ولكنه حل يظل وشيق الصلة بالحالة على الصعيد الاوروبي العام وبمتطلباته الأمنية وما يلزمه من حلول .

٣٦ - ومن المسلم به ان التدابير المتوخاة في الخطة سوف تنفذ بطريقة لا تضر باحساس أية دولة بالأمن .

٣٧ - ومرة أخرى تشدد حكومة جمهورية بولندا الشعبية ، وهي تتقدم ببيانها هذا ، على استعدادها للتعاون على موالاة تطوير المقترحات الواردة في الخطة مع جميع الحكومات المهتمة بالأمر التي تهتدي بالرغبة في توليد دعائم الأمن والسلم في اوروبا .

- - - - -